بسم الله الرحمن الرحيم

MONA MAGHRABY

شبكة المعلومات الجامعية

التوثيق الالكتروني والميكروفيلم

MONA MAGHRABY

شبكة المعلومات الجامعية

التوثيق الإلكتروني والميكروفيلم

جامعة عين شمس

التوثيق الإلكتروني والميكروفيلم

قسم

نقسم بالله العظيم أن المادة التي تم توثيقها وتسجيلها
علي هذه الأقراص المدمجة قد أعدت دون أية تغيرات

يجب أن

تحفظ هذه الأقراص المدمجة بعيدا عن الغبار

MONA MAGHRABY

جامعة القاهرة
كلية الآثار
قسم الآثار اليونانية و الرومانية

رسالة ماجستير بعنوان:

"دراسة وثائقية للنزاعات القضائية بين الأفراد في العصر البطلمي"

إستكمالاً لمتطلبات درجة الماجستير في الآثار
من قسم الآثار اليونانية و الرومانية كلية الآثار جامعة القاهرة

مقدمة من الطالبة :
أسماء أحمد أحمد محمد الحناوي
إشراف

الأستاذ الدكتور	**الأستاذ الدكتور**
علا محمد العجيزي	**خالد غريب شاهين**
أستاذ اللغة المصرية القديمة بقسم الآثار المصرية	**رئيس قسم الآثار اليونانية والرومانية**

١٤٤٣هـ - ٢٠٢١م

بسم الله الرحمن الرحيم

" إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَن تُؤَدُّوا الْأَمَانَاتِ إِلَىٰ أَهْلِهَا وَإِذَا حَكَمْتُم بَيْنَ النَّاسِ أَن تَحْكُمُوا بِالْعَدْلِ"

"صدق الله العظيم"

"سورة النساء ، الآية ٥٨ "

شكر و تقدير

أود أن أتقدم بخالص الشكر و التقدير لكل من ساعدني في هذه الدراسة الوثائقية ، التي كشفت عن أهمية الجهاز القضائي في مصر تحت حكم البطالمة ، وكيف إستوعبت الحياة القضائية بمؤسساتها المختلفة كم النزاعات و الخلافات التي اندلعت بين الأفراد في جنبات المجتمع خلال العصر البطلمي الذي إعتبر فترة تاريخية جديدة دخلت فيها مصر كان لها تأثيراتها الإيجابية و السلبية على مؤسسات الدولة المصرية و لاسيما الجهاز القضائي الذي إعتبر أهم أجهزة الدولة . ولذا فأخص بالشكر كل أمناء مكتبات المعهد الفرنسي للآثار الشرقية ، و المعهد الألماني للآثار المصرية ، و المركز الأمريكي للبحوث بالقاهرة ، و المكتبة المركزية بجامعة القاهرة ، و مكتبة كلية الآداب جامعة القاهرة ، و مكتبة كلية الآداب جامعة حلوان ، و مكتبة كلية الآداب جامعة الأسكندرية ، و مكتبة الأسكندرية . و كذلك أتقدم بجزيل الشكر لكل من ساعدني في طباعة هذا البحث ، و كذلك كل من ساعدني في إتمام هذه الدراسة و إخراجها بهذا الشكل فأتمني أن تكون خير عمل يحقق النفع لكل من يهمه الأمر .

كذلك أتوجه بالشكر الخاص و كل الود و التقدير و الإحترام إلى :

الأستاذة الدكتورة / علا محمد العجيزي: التي كانت لي بالنسبة للرسالة ، هى خير معين و خير الأساتذة الأجلاء و العظماء ، بفضل خبرتها العظيمة في مجال الآثار المصرية و التي أمدتني بتوجهاتها العلمية و تصويباتها التي حذوت حذوها لإنجاز الدراسة بهذا الشكل اللائق النافع .

كذلك أتوجه بالشكر و التقدير و الإحترام إلى :

الأستاذ الدكتور / خالد غريب شاهين: الذي كان لي بالنسبة للرسالة ، هو أستاذ فاضل و عظيم بفضل خبرته الفريدة في مجال الآثار اليونانية و الرومانية ، فقد أمدني بإرشادته و ملاحظاته العلمية أثناء البحث إلى أن أتممت هذه الدراسة الوثائقية.

كذلك أتوجه بخالص الشكر و التقدير لجميع علماء و أساتذة الآثار بكلية الآثار جامعة القاهرة و بصفة خاصة أساتذة قسم الآثار المصرية و أساتذة قسم الآثار اليونانية و الرومانية . و للجميع كل الود و العرفان و الشكر و التقدير و الإمتنان . جزاكم الله خيراً كثيرا

الباحثة

الإهداء

أهدي هذا العمل إلى والدي، ووالدتي اللذان ساندانـي وشجعانـي حتى إتمام هذا الإنجاز العلمي، لعله خير عمل يفيد النـاس

كذلك أهديه إلى جميع عشاق الحضارة المصرية، ومحبي التاريخ والثقافات والتراث الإنسانـي

فهرس المحتويات

العنوان	رقم الصفحة
شكر وتقدير	ب
إهداء	ج
المقدمة	١: ٢
تمهيد: مقومات التنظيم القضائي في مصر البطلمية	٣: ١١
الباب الأول : القضاء المدني في العصر البطلمي	١٢: ١٢١
الفصل الأول:- القضاء المصري المدني	١٣: ٦٣
المبحث الأول:- أصل وتأسيس المحكمة المصرية Λαοκρίται	١٦: ٢٤
المبحث الثاني:- تشكيل المحكمة المصرية (أعضائها-أسمائها).	٢٥: ٣٢
المبحث الثالث:- القانون المصري وتطبيقه في المحاكم المصرية.	٣٣: ٤١
المبحث الرابع :- الإختصاص القضائي للمحكمة المصرية.	٤٢: ٤٧
المبحث الخامس:- إجراءات رفع الدعوى القضائية المدنية.	٤٨: ٥٦
المبحث السادس:- سبل تسوية الدعوى القضائية المدنية .	٥٧: ٦٤
الفصل الثاني:- القضاء الإغريقي المدني	٦٥: ١٢٢
المبحث الأول:- تأسيس المحاكم الإغريقية و أنواعها	٦٦: ٨٢
المبحث الثاني:- القانون اليوناني وتطبيقه في المحاكم الإغريقية و محاكم المدن الحرة	٨٣: ٩٢
المبحث الثالث :- الإختصاص القضائي المدني للمحاكم الإغريقية	٩٣: ١٠١
المبحث الرابع :- الإجراءات القضائية المدنية وسبل تسوية الدعاوي في المحاكم اليونانية	١٠٢: ١١٤
المبحث الخامس :- تأثيرات القضاء المصري على القضاء الإغريقي مع المقارنة في بعض المسائل القانونية بين القانون المصري و القانون الإغريقي	١١٦: ١٢٣
الباب الثاني : القضاء الجنائي في العصر البطلمي	١٢٤: ٢١٧
الفصل الأول :- الهيئات القضائية المختصة بالدعاوي الجنائية	١٢٤: ١٤٠

العنوان	رقم الصفحة
المبحث الأول:- أنواع المحاكم القانونية الجنائية	١٢٦: ١٣٢
المبحث الثاني:- الإختصاص القضائي الجنائي لكبار الموظفين الإداريين	١٣٣: ١٤٠
الفصل الثاني:- الإجراءات القضائية الجنائية	١٤١: ١٤٨
المبحث الأول:- دعاوي الجرائم الإقتصادية	١٥٠: ١٥٤
المبحث الثاني:- جنايات القتل	١٥٥: ١٥٩
المبحث الثالث:- دعاوي جنح العنف ضد الفرد	١٦٠: ١٦٨
المبحث الرابع :- جرائم السرقة و السطو	١٦٩: ١٧٧
المبحث الخامس:- دعاوي الديون ودفع المستحقات	١٧٨: ١٨١
الفصل الثالث:- الأحكام و العقوبات	١٨١: ٢١٧
المبحث الأول:- مرحلة التحقيقات في الجنايات	١٨٣: ١٩١
المبحث الثاني :- مرحلة المرافعة القانونية	١٩١: ١٩٣
المبحث الثالث:- مرحلة إصدار الأحكام	١٩٤: ٢٠٠
المبحث الرابع:- مرحلة الإستئناف في الجنايات	٢٠١: ٢٠٢
المبحث الخامس:- أنواع العقوبات	٢٠٣: ٢١٨
الخاتمة	٢١٩: ٢٢٥
ملاحق الرسالة	٢٢٧
جدول إحصائي بالنزاعات القضائية .	٢٢٧: ٢٤١
جدول الكلمات والصيغ اليونانية	٢٤٢: ٢٥١
العبارات والصيغ القضائية المصرية	٢٥٢: ٢٥٤
المصادر والمراجع	٢٥٥: ٢٧٥

المقدمة:

قال تعالي:- "أنزل من السماء ماء فسالت أودية بقدرها فاحتمل السيل زبدا رابيا و مما يوقدون عليه في النار ابتغاء حلية أو متاع زبد مثله كذلك يضرب الله الحق و الباطل فأما الزبد فيذهب جفاء و أما ما ينفع الناس فيمكث في الأرض كذلك يضرب الله الأمثال" .

الآية ١٧ "سورة الرعد".

تعتبر فترة العصر البطلمي ، فترة تاريخية بارزة في عصور الحضارة المصرية ، وهى الفترة التي بدأت بدخول الأسكندر المقدوني إلى مصر في عام ٣٣٢ ق.م ، وانتهت برحيل الملكة كليوباترا السابعة ، ودخول الرومان في عام ٣٠ ق.م. و تميزت هذه الفترة بتطور الفكر القانوني كنتيجة طبيعية للتغير الإجتماعي الذي تميز به المجتمع منذ أن دخلت تركيبة سكانية جديدة تعقباً للتغيرات السياسية الجديدة التي خضعت لها مصر في ظروف دخول الإسكندر المقدوني البلاد. وهذا نتج عنه طبقات سكانية متنوعة من إغريق و مصريين وبقايا فرس و يهود ، وأصبح مجتمع متفاوت الطبقات ، متعدد الجنسيات ، مختلف الثقافات ، ومع تشابك العلاقات الإجتماعية بينهم داخل المجتمع ، تعددت النزاعات القضائية . ، إذ كشف كم هائل من الوثائق البردية عن تعدد جهات القضاء التي إتجه إليها الأفراد بشكل مستمر لرفع الظلم و القهر الذي ذاقوه خلال تلك الفترة والذي نتج عن تشابك العلاقات الإجتماعية بين أفراد المجتمع في ظل حكم البطالمة ، لذلك يمكن إثارة تساؤلاً هاماً في صلب الموضوع ألا وهو :"إلى أى مدى إستطاع الحكام البطالمة تحقيق العدالة الإجتماعية بين الأفراد في هذا المجتمع مع وجود أكثر من قانون ساري في البلاد ؟ وذلك لأن تحقيق العدالة يعتبر هو الهدف الأسمى الذي تسعى إليه المنظومة القضائية في كل عصر وحتى يومنا هذا . **وهذا ما دفعني إلى إختيار موضوعي هذا "النزاعات القضائية بين الأفراد في العصر البطلمي" لإستكمال متطلبات درجة الماجستير** . حيث كثرت الوثائق ما بين الديموطيقية و اليونانية التي تحدثت عن النزاعات و المشكلات بين الأفراد و التي كشفت عن الحالة الإجتماعية المعقدة التي كان عليها المجتمع و حدوث الفجوة الإجتماعية بين طبقة الحكام و الإدارة البطلمية، وطبقة المصريين المحكومين ، وهم أكثر طبقات المجتمع تعرضاً للظلم و القهر. ولهذا تم توجيه إهتمامي أثناء البحث إلى أحوال المجتمع في مصر البطلمية بطبقاته المختلفة و العناصر الإدارية التي نفذت الأهداف السياسية لنظام الحكم البطلمي في مصر وهذا ما يسمى بالدراسات الإجتماعية

في التاريخ أو "بالتاريخ الإجتماعي" وهذا يعتبر أبرز و أهم التوجهات الجديدة في الدراسة التاريخية و الوثائقية و التي تساعدني بشكل كبير في كيفية إدارة المنظومة القضائية خلال العصر البطلمي.

ولهذا فقد جاء الهدف من الدراسة هو:- إعطاء صورة متكاملة و دقيقة عن النظام القضائي بشقيه المدني و الجنائي خلال العصر البطلمي. و تناول أهم وأشهر النزاعات القضائية مع دراسة تحليلية للأحكام و العقوبات المختلفة هل جاءت في محلها و يستحقها المذنبون؟ أم جاءت مجحفة و ظالمة لهم و تنم عن سوء إدارة النظام القضائي و عدم نجاحه في تحقيق العدل.

وإلى أى مدى إستطاع الحكام البطالمة تحقيق مبدأ "العدل أساس الملك" أى تطبيق العدالة الإجتماعية بين الأفراد في مجتمع متفاوت الطبقات ، متعدد الجنسيات ، مختلف الثقافات ، مع وجود أكثر من قانون ساري في البلاد ؟ بالإضافة إلى مدى تأثير القانون المصري على القانون الإغريقي ، كونه القانون الأقدم و الأسمى و الأكثر إنصافاً إذ يتسم بمبادئه القويمة التي سعى الإغريق إلى الإمتثال به في بعض المواضع القانونية سوف يتم إستعراضها عبر البحث. و لذلك فقد تم تقسيم الدراسة إلى تمهيد و بابين بينهما خمسة فصول و خاتمة و جدول إحصائي جدول إحصائي بالنزاعات المدنية و الجنائية التي تردد صداها في برديات العصر :

الباب الأول : القضاء المدني في العصر البطلمي .

و يتكون من فصلين :-

الفصل الأول:- القضاء المصري و الإجراءات القضائية المدنية في المحكمة المصرية.

الفصل الثاني:- القضاء الإغريقي و الإجراءات القضائية المدنية بالمحاكم الإغريقية.

الباب الثاني : القضاء الجنائي في العصر البطلمي

ويتكون من ثلاثة فصول :-

الفصل الأول :-الهيئات القضائية المختصة بالدعاوي الجنائية.

الفصل الثاني:- الإجراءات القضائية الجنائية.

الفصل الثالث:- الأحكام و العقوبات .

تمهيد:

مقومات التنظيم القضائي في مصر البطلمية

تقتضي دراسة نظام القضاء و القانون في العصر البطلمي ، التعرف بإيجاز على نظام الحكم والإدارة الذي حدث في مصر البطلمية على إثر الظروف السياسية الجديدة التي خضعت لها مصر بعد دخول فترة الإحتلال البطلمي للبلاد في عام ٣٣٢ ق.م[١]. حيث ورث البطالمة نظام الحكم والإدارة من عصر الحكم المصري القديم إلا أنهم قاموا بأغرقة هذا النظام الإداري وتطويره بما يناسب الظروف السياسية الجديدة[٢]. وكان لكل مسئول في النظام الإداري البطلمي الجديد سلطات قضائية وقانونية يباشرها بجانب المنصب الإداري المميز الذي يشغله بصفة خاصة في الإقليم .

❖ **هذا وقد برزت أهم التغيرات الجديدة التي طرأت على النظام الإداري الجديد في التالي:-**

(١) **الملك البطلمي(Βασιλεῦς) :-** إعتمدت بيروقراطية نظام الحكم البطلمي على بيروقراطية نظام الحكم المصري القديم في فكرة أن الملك هو حامي الماعت وهو المسئول الأول عن تحقيق العدالة لرعاياه ، و لذا يعتبر الملك البطلمي هو وريث الملك الفرعون على أرض مصر و هذا يضفي عليه المزيد من الشرعية في حكم مصر[٣]. وبالتالي فكان هو رئيس السلطة القضائية والقاضي الأعلى ، وهو المشرع الأول المسئول عن سن القوانين في البلاد [٤]. كان يعتبر إمتداداً للفرعون و رئيس

---

(1)Bowman, A.K., Egypt after the Pharaohs 332 B.C.-AD 642 from Alexander to the Arab Conquest, Hong Kong, 1996, p. 122 ff

(٢) العبادي، (مصطفى)، مصر من الأسكندرالأكبر حتى الفتح العربي،مكتبة الانجلو المصرية، القاهرة، ١٩٩٠، ص ١١٧، ص ١١٩

(3)Manning, J.G. , the Last Pharaohs: Egypt under the Ptolemies, 305- 30 B.C., "Order and Law", New Jersey, 2010, p. 165-166; *Ellickson, R.C.,The Aim of Order Without Law, Journal of Institutional and Theoretical Economics (JITE) / Zeitschrift für die gesamte Staatswissenschaft ,Vol. 15, No. 1, (March 1994), pp. 97-100. ; Ferguson, R. J., The Ancient Egyptian Concept of Maat: Reflections on Social Justice and Natural Order, Bond University, Research Paper No. 15, Australia, February 2016,p. 70 , p. 74 ,p. 80.*

(4)Manning, J.G. , the Last Pharaohs: Egypt under the Ptolemies, 305- 30 B.C., "Order and Law", Op.cit.,p. 165 ; Taubenschlag,R., Das Strafrecht im Recht der Papyri, Leipzig, 1916, p. 52 ff.; idem, the Law of Gréco-Romaine, p. 479. ; Modrzejewski,J., The Journal of Juristic Papyrology, JJP ''Loi et coutume dans L'Egypte Grecque et Romaine'',Volume XXI,Varsovie, 2014,p. 199 ; Wolff, H.J., Das Justizwesen der PtolemäerZeite, Munich,1962 ,p.5, pp.15-18 ; Bevan,E., A History of Egypt under the Ptolemaic Dynasty , London, 1927, p. 160. ; *Modrzejewski,J., Papyrologie et histoire des droits de l'antiquité , PHDA ,4e section, Sciences historiques et Philologiques ,Etude de papyrus documentaires: Egypte romaine.- Droit official et traditions locales en Egypte sous la domination romaine, Paris ,1975,p. 332.*

نصحي ، (إبراهيم)، تاريخ مصر في عصر البطالمة ، ج ٤ ، ط ٢، القاهرة ، ١٩٨٨، ص ٥٠.

الجهاز الإداري بأكمله، فهو مصدر السلطة و إرادته هى القانون[١]. وكانت الأسكندرية هى مقر الحكم و مقر الحكومة المركزية[٢].

(٢) **وزير المالية**:- هو أهم منصب في الحكومة المركزية ، بل كان رئيس الحكومة المركزية بأكملها[٣]. وكان يسمى الديوكتيس (Dioéctes): Διοικητὴς[٤].

(٣)**وزير العدل** :- و يسمى (Αρχιδηκάστες) أرخيديكاستيس، وهو موظف كبير أشبه بوزير العدل ، كان يشرف علي الجهاز القضائي البطلمي بمحاكمه المصرية(Laocritae) و الإغريقية (Chrematistai) والقوانين المطبقة فيها[٥].

(٤)**معاونو الملك البطلمي** : – وهم كبار الموظفين المعاونين للملك ، حيث كان يوجد في قصر الملك بصفة مستمرة للإشراف على ما يمكن أن يسمى بالديوان الملكي من هؤلاء كاتب رسائل الملك (Epistolographus)(Επιστολόγραφος) ، وسكرتير خاص بالملك Hypomnematographos(Ὑπομνηματογράφοις) [٦].

(٥)**الإدارة المحلية** :- أما عن التقسيمات الإدارية الجديدة التي حدثت في كل إقليم من أقاليم مصر خلال العصر البطلمي. فمن المعروف ان مصر القديمة كانت مقسمة إلى عدد من المقاطعات يطلق على الواحدة منها اسم مصري قديم وهو(*ḥesepw*) هيسبو إلا أن البطالمة استبدلوا هذه الكلمة المصرية القديمة باليونانية (Νομός) ومعناها "إقليم" و يرأس الجهاز الإداري في كل إقليم قائد عسكري يسمى إستراتيجوس(Στρατηγός)[٧]. وهو الحاكم الفعلي للنوموس و المشرف على

---

(٥) العبادي، (مصطفى)، المرجع السابق ، ص ١١٧ ، ١١٩ ومابعدها.

(٦) غريب ، (خالد) ، الاسكندرية مدينة يحتفى بها التاريخ ، مكتبة الأسكندرية ، ٢٠٠٣ ، ص ٢٠٤ .

.عن تسمية مدينة الأسكندرية: كان الإسم المصري لها "رع–قدت(R^ꜥ– *Ḳdt*) أو "را–قدت" ،(R-*Ḳdt*) حيث اختار الأسكندر قرية الصيادين ، وتعني حد البناء أو الحوش ، و تسمى في اليونانية "راكوتيس" (Rakotis)، و في العربية "راقودة.

(٣) العبادي ، ،(مصطفى)، المرجع السابق ، ص ١٢٠.

(4)Yoyotte, J. ''Le nom égyptien du 'ministre de l'économie'— de Saïs à Méroé.'' CRAIBL ,1989 , P. 80-90.; Collombert, Ph. "Religion égyptienne et culture grecque : l'exemple de Διοσκουρίδης.'' CdE 75 , 2000 , P. 47-63.

ويرى البعض ان هذا المنصب لم يكن بالضرورة مستحدث في الإدارة اليونانية القديمة خلال العصر البطلمي، بل أنه له أصول مصرية قديمة ، و كان يسمى في الديموطيقية P-snti ، لذلك من المحتمل ان هذا المنصب قد تم إنشائه في العصور القديمة، من المحتمل انه يعود للعصر الفارسي ، وقد إستمر بشكل جيد حتى فترة العصر البطلمي و أصبح يشغل مكانة رفيعة و إختصاصات هامة في الدولة إدارية وقضائية.

(٥) العبادي،(مصطفى)، المرجع السابق،ص ١٢١

(6)Seidl, E., der Saiten- und Perserzeit, Gluckstädt, 1956, p. 18

العبادي،(مصطفى) ،المرجع السابق،ص ١٢١

(7) Bevan, E., A History of Egypt under the Ptolemaic Dynasty, pp. 139-143.

إدارتها وشئونها وكان دائماً من الإغريق و كان له إختصاصات قضائية مدنية وجنائية[١]. وكان يوجد بجانبه موظف يسمى النومارخوس (Νομαρχης) موظف إداري محدود السلطة ومرءوس للإستراتيجوس ـــ بالرغم من أنه كان الأقدم من منصب الإستراتيجوس، إلا أنه فقد أهميته، و أصبحت إختصاصاته الإشراف على الأعمال العامة و أرض الملك[٢]. وأحياناً كان يمارس إختصاصه القضائي بالإشتراك مع الإستراتيجوس[٣]. أما عن المنصب الإداري الذي يلي الإستراتيجوس في العصر البطلمي هو أبيستاتيس النوموس (ἐπιστάτης της Νόμος) ، وهو المشرف الإداري في الإقليم وكان مختصاً بشئون القضاء المحلي[٤]. بشقيه المدني و الجنائي.

كذلك دخل قادة الشرطة البطلمية في الجهاز الإداري في الإقليم مثل رئيس الشرطة المحلية و يسمى الأرخيفلاكتيس (Ἀρχιφυλακτης)، و مراقب الشرطة المحلية في الإقليم وهو "أبيستاتيس الحراس" (Ἐπιστάτηςτῶν Φυλακίτῶν) أبيستاتيس تون فيلاكتون، وكليهما كانا لهما إختصاصات قضائية جنائية تساعد في قمع الجريمة داخل المدن و القرى لأن جهاز الشرطة كان بمثابة الساعد الأيمن لمؤسسة القضاء البطلمي ولاسيما جهة القضاء الجنائي[٥]. وكان أهم الموظفين الذين وجدوا في النوموس هو(Βασιλικός Γραμματεύς) الكاتب الملك ، و المشرف المالي (Ἐπιμελητής) الإبيميليتس[٦]. والمدير المالي (Οικονόμος) أويكونوموس [٧]. و إنقسم النوموس بدورها إلى مناطق(مراكز) تسمى توبوس Topos(Τοπος) أو توبارخياToparchia ,(Τοπαρχια)، وكان التوبارخيس(Τοπαρχής) يرأس التوبوس ؛ كذلك كان يوجد به كاتب أو سكرتير يسمى (Τοπο γραμματεύς)

Topo grammateus. ثم تنقسم التوبوس إلى قرى صغيرة (كومى/κωμή) كل (Kome) يرأسها كومارخيس (κωμαρχής) اى عمدة القرية[٨]. وكذلك كان يوجد بالقرية كاتب أو سكرتير

---

[١] العبادي ،(مصطفى) ، المرجع السابق، ص ١٢٢ – ١٢٣.

[٢] العبادي،(مصطفى) ، نفس المرجع، ص ١٢٣

[3] El- Hibeh Archive, volume II, Pap. Hibeh,II, 198, dates back to 3rd. Century B.C. ;Pap. Tebt. 772, dates back to 2nd. Century B.C.

[٤] فالبيل دومينيك ،مترجم، الدولة و المؤسسات في مصر من عصر الفراعنة إلى عصر الأباطرة الرومان ، القاهرة ، ١٩٩٥، ص ٢٩٢ ، العبادي ،(مصطفى) ، المرجع السابق ، ص ١٢٣

[٥] سعد،حسين حسين رزق سعد ، الشرطة والحراسات في مصر في العصرين البطلمي والروماني في ضوء الأوراق البردية ،رسالة ماجستير ، كلية الآداب، جامعة حلوان، ٢٠٠٥ ،ص ص ١٥ – ٤٦ .

[6]Grenfell , B.P. and S.Hunt,The Amherst Papyri, Part II, Classical fragments and documents of the Ptolemaic from Roman and Byzantine Periods, Oxford, 1901; Pap. Amherst no. 33 (157 B.C.), pp. 38-41. ; Taubenschlag, R.,the Law of Gréco-Romaine,Warszawa, 1st. ed. , 1944,2nd. ed.1955, p. 508.

[7] Andréas, H., Crime et Châtiment dans L'Egypte Ptolématique.,France, 1St. 1986, 2nd. 2014,p.188, p.189.

[٨] العبادي،المرجع السابق،ص ١٢٣ .

يسمى(Οικονόμος) ، Komo grammateus (κωμο γραμματεύς) ، ومدير مالي
أويكونوموس، و مراقب Epistates في كل من التوبوس، و(κωμή) الكومى[١].

وهذا التنظيم الإداري الجديد كان متبعاً في كل إقليم حتى في المدن الرئيسية "Mêtropoleis" الميتروبوليس وهى عواصم الأقاليم[٢].

(٦)**<u>المدن الحرة:-</u>** أما عن التنظيم الإداري في المدن الحرة ذات الإستقلال الذاتي فكان مختلفاً عما سبق؛ وهى ثلاثة مدن مصرية ذات طابع إغريقي، برزت في العصر البطلمي وهم من الأقدم إلى الأحدث كالتالي: -وهم نقراطيس[٣].، الأسكندرية[٤]. ، بطلمية[٥].

---

[١] العبادي، المرجع نفسه ،ص ١٢٣.

[2] Bell,I.E., Egypt from Alexander the great to the Arab Conquest, Oxford,1948,p. 34. ; Jouguet ,M., La Vie Municipale dans L'Egypte Romaine, Paris, 1911, p. 52– 53 .

الميتروبوليسMêtropoleis : مدن متوسطة المساحة ،او أمهات المدن وهى تعتبر مدن رئيسية في الأقاليم وكانت لها وضع مميز ومكانة دينية خاصة داخل الإقليم، وهى ليس لديها حكومة ذاتية، وليس لديها مجلس شعبي،أوسيناتو (مجلس الشيوخ) ،وكانت خاضعة لسلطة المسئول الإداري الذي يرأس حكومة الإقليم(nôme)،أى سلطة الاستراتيجوس (الحاكم العسكري للإقليم) مثل كركوديلوبوليس (الفيوم/أرسينوى)، وهيراكليوبوليس(إهناسيا/مدينةالإله هيراكل)، وهيرموبوليس (الأشمونين/ مدينةالإله هيرميس:تحوت) .

[٣] نوكراتيس : (حالياً كوم جعيف ، إيتاى البارود) إسمها في المصادر المصرية القديمة (نوت قار إس/ *Nwt k3r s*) ، وهى المدينة المصرية ذات الطابع الإغريقي التي قد نشأت في مصر قبل مجيء الأسكندر ، وهى تقع على أحد فروع النيل ناحية الغرب بالقرب من سايس . وأنشئت نوكراتيس بمعرفة إغريق قادمين من ميلتوس Milet في آسيا الصغرى خلال القرن ٧ ق.م ، كان المكان الذي قامت فيه المدينة قد خصص ليصبح مركزاً تجارياً لهم، وكانت له ميزة سهولة الإتصال بالبحر المتوسط عن طريق فرع النيل. وعندما جاء هيرودوت إلى مصر في القرن ٥ ق.م، أشار إلى نوكراتس بصفة خاصة ، أن الملك أحمس الثاني (الذي حكم مصر من عام ٥٧٠ إلى ٥٢٦ ق.م) منح الإغريق نوكراتيس لكى يقيموا فيها . ثم ذكر أن نوكراتيس هى الميناء الوحيد الذي كان مركزاً رئيسياً للتجارة بين مصر و بلاد اليونان وغيرها.

Villing & Schlotzhauer, Naukratis: Greek Diversity in Egypt, Studies on East Greek Pottery and Exchange in the Eastern Mediterranean, The British Museum Research Publication Number 162, England, 2006 ,pp.2-3 ff , p. 199 ff.

Herodut II, (178-179); Maspero, G., Histoire ancienne des peuples de l'Orient classique, tome III :Les Empires,France, 1899 , pp. 793- 795 , p. 680

[4] *Plutarch, The Life of Alexander the Great , idph, Institute de Desenvoivimento de Potencial Humano, p. 1-50 ; Curtius, Q. , Historiarum Alexandri Magni, "Plutarch, La Vida de Alejandro Magno" 26 , I-II ", Public Classical library, Spain, 1975.*

ذكر بلوتارخ في هذا الشأن أن مدينة الأسكندرية مدينة حديثة أسسها الأسكندر الأكبر عام ٣٣١ ق.م ، على الشاطيء غرب الدلتا في مكان لم تكن فيه من قبل ضيعة أو قرية للأهالى كان إسمها راكوتيس ، و القصة التي ذكرها بلوتارخ كانت أشبه بالأساطير حيث يقول إن المقدوني إختار موقع الأسكندرية بناء على حلم رأى فيه هوميروس وهو يلقى البيتين ٣٥٤ ، ٣٥٥ من الأغنية الرابعة من الأوديسة ، والتي يشير فيهما إلى جزيرة فاروس التي تقع بجوار الشاطيء في المكان الذي أقيمت فيه عاصمة المستقبل، وعلى الأرجح أن الأسكندر قدر أهمية وجود مدينة تفتح باباً لمصر يؤدي إلى غرب البحر المتوسط. وكان الموقع الجغرافي للمدينة لايعتبر مركزاً لمصر ولكنه إلى حد ما خارج مصر ، ويوجد كثير من التعبيرات التي كانت تستخدم في ذلك الوقت لتأكيد هذه السمة الجغرافية على سبيل المثال ، التعبير"الأسكندرية التي بجوار مصر" في كثير من النصوص اللاتينية و اليونانية في الأعمال الأدبية وفي البرديات و النصوص المنقوشة.

[٥] بطلمية : (Ptolemaios) "بتوليمايس" وهى المدينة الحرة الجديدة التي أنشأها الملك بطليموس الأول، وسميت بإسمه، تقع بتوليمايس في الوجه القبلي على بعد ١٢٠ كيلومتر شمال طيبة (في المكان الذي توجد فيه حالياً بلدة المنشية بمديرية جرجا، وحالياً جنوب سوهاج) ، وتعد بطلمية هى المدينة الإغريقية الثالثة التي أنشئت في مصر عقب الفتح المقدوني ، وقد شيدت هذه المدينة غربي النيل حيث كانت توجد قبلها مدينة مصرية ، تدعي بسوى (Psoi) أو بسي (Psi) ، ثم أطلق المصريون عليها في عصر البطالمة (بسي-بطولميس) ، " Psi-Ptulmis" ، أو (بطولميس) ، "Ptulmis" ، ومن المحتمل جدا أن مهندسي بطليموس الأول إتخذوا من الأسكندرية نموذجاً يحتذون به في تشييد هذه المدينة الجديدة .